الفيضانات تسببت في أضرار بقيمة 381 مليون دولار

الاتحاد الأوروبي يمدد العقوبات على إيران حتى 2020

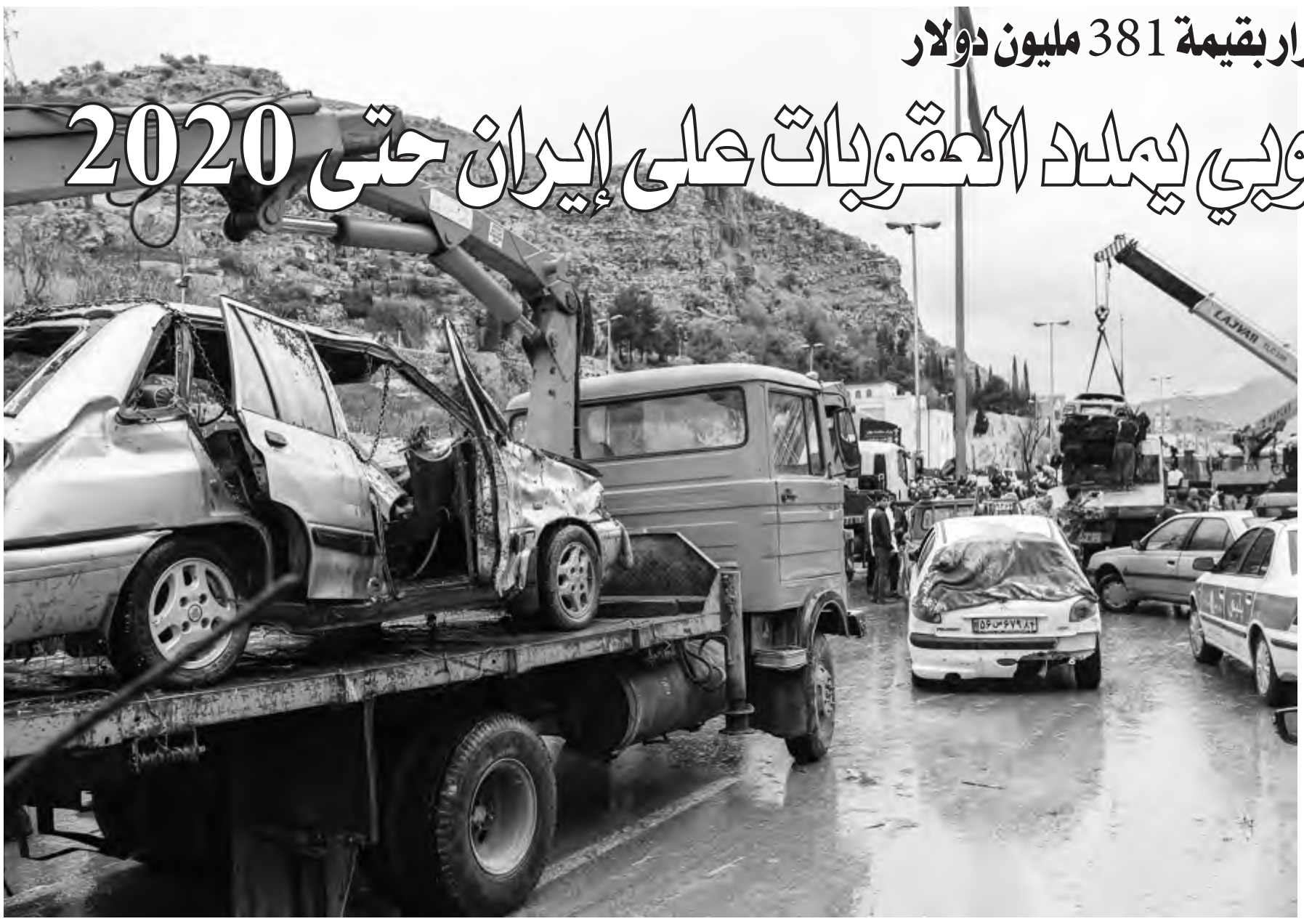

خسائر اقتصادية كبيرة في إيران بسبب الفيضانات

أعلن مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي أمس تمديد عقوبات مفروضة على إيران على خلفية ملف حقوق الإنسان حتى 13 أبريل 2020.

وقال المجلس في بيان على هامش اجتماع في لوكسمبورغ إن هذه العقوبات تشمل حظر السفر وتجميد الأصول بحق 82 شخصا وكيان واحد. وأشار إلى أن العقوبات تتضمن أيضا فرض حظر على تصدير المعدات التي يمكن استخدامها «للقمع الداخلي» ومعدات مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما لفت إلى أن هذه التدابير فرضت لأول مرة في عام 2011 ويتم تمديدها منذ ذلك الحين على أساس سنوي.

من جهة أخرى، بلغت خسائر إيران نتيجة الفيضانات التي شهدتها العديد من المدن والمقاطعات على مدى الأسبوعين الماضيين، نحو 381 مليون دولار، وفق ما صرح به مساعد وزير النقل والمواصلات شهرام آدم نجاد. وفي تصريحات لوكالة أنباء "تسنيم"، الاثنين، قال نجاد إن "الفيضانات تسببت بتدمير 14.500 كيلومتر من الطرق للمدن والقرى، كما تسببت بإغلاق 227 طريقا"، مشيرا إلى "إنشاء 33 طريقا جديدا للتواصل مع المناطق التي اجتاحتها الفيضانات لنقل مواد الإغاثة".

في سياق متصل، أوضح مسؤول منظمة صيانة الطرق والنقل شعباني خاوري أنه "بسبب الفيضانات الأخيرة، تم تدمير 400 جسر وتضرر 5000 أخرى، مرجحا أن ترتفع أضرار الطرق بنحو 476 مليون دولار".

وأضاف خاوري، في حديث للوكالة الرسمية الإيرانية "إيرنا"، أن "عدد الجسور التي تضررت هي كالتالي: 139 جسرا في أصفهان و173 في إيلام و395 في خراسان الجنوبية، و974 في خراسان الشمالية و378 في خوزستان، و248 في غلسان"، منوها إلى "صعوبة حصر الأضرار في محافظة لرستان، بسبب المياه التي ما تزال في الشوارع والطرقات".

ومنذ 19 مارس الماضي، تأثرت العديد من الطرق في إيران بهطول الأمطار الغزيرة التي تسببت بفيضانات مفاجئة خلفت 70 قتيلا.

ماليزيا تعتقل 37 من الروهينغيا على الساحل الشمالي الغربي

أعلنت ماليزيا أمس انها اعتقلت 37 شخصا يعتقد أنهم مسلمون من عرقية الروهينغيا على ساحل ولاية (بيرليس) شمال غربي البلاد معربة عن مخاوف من وصول موجات جديدة مما يعرف باسم (أزمة قوارب الموت).

وقال قائد الشرطة الماليزية بالولاية نور مشار في تصريح صحفي إن 37 شخصا اعتقلوا في بلدة (سيمبانج إمبات) بعد وصولهم الى شاطئها مفيدا بأنهم جميعا من الرجال وكانوا في صحة جيدة وتم تسليمهم إلى مسؤولي الهجرة. وتوقع مشار أنهم جاؤوا على متن قارب أكبر قبل نقلهم إلى قوارب صغيرة لنقلهم إلى أماكن مختلفة قائلا «الشرطة مازالت تحقق في مركز انطلاق تلك القوارب لكننا نشك في أن عصابات الاتجار بالبشر متورطة في ذلك».

وتخشى ماليزيا من عودة (أزمة قوارب الموت) التي بدأت عام 2012 بعدما اندلعت أعمال العنف ضد عرقية الروهينغيا المسلمة في ولاية (راخين) بميانمار الأمر الذي أجبر عشرات الآلاف على الفرار عن طريق البحر.

وبلغت الأزمة ذروتها في عام 2015 بعدما فر ما يقدر بنحو 25 ألف شخص من الروهينغيا من ميانمار وبنغلاديش عبر بحر (أندامان) إلى دول مجاورة مثل تايلاند وماليزيا وإندونيسيا ويعتقد أن العديد منهم غرقوا في قوارب غير آمنة.

مادورو يطلب المساعدة ويدعو لمفاوضات جديدة مع المعارضة

طلب الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، من المكسيك وأوروغواي إعادة إطلاق اقتراح وساطة كانتا قد تقدمتا به في وقت سابق، للمساعدة في حل الأزمة بين النظام الفنزويلي ومعارضيه.

وقال مادورو، أمام حشد من أنصاره الذين ارتدوا ملابس حمراء وتجمعوا قرب قصر ميرافلوريس الرئاسي: «فنزويلا تطلب دعما ومرافقة لإجراء حوار كبير للسلام والتوافق»، وذلك وفقا لوكالة «فرانس برس».

وتابع: «فلنضع كل الأوراق على الطاولة، ونوقف كل الهجمات الإرهابية والكمائن، وبمساعدة المكسيك وبوليفيا وأوروجواي ودول الكاريبي، ويمكن لفنزويلا تنظيم طاولة حوار في أقرب وقت ممكن مع كل القطاعات».

وكانت المكسيك وأوروغواي قد اقترحت في يناير الماضي، المساهمة في الحوار بين مادورو وزعيم المعارضة خوان غوايدو، الذي رفض أي نقاش.

وتشهد فنزويلا توترا متصاعدا، إثر إعلان رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو، نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، وسارع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالاعتراف بزعيم المعارضة رئيسا انتقاليا، وتبعته كندا وكولومبيا وبيرو والإكوادور وباراغواي والبرازيل وتشيلي وبنما والأرجنتين وكوستاريكا وغواتيمالا وجورجيا ثم عدد كبير من الدول الأوروبية. فيما أيدت كل من روسيا وتركيا والمكسيك وبوليفيا وإيران شرعية مادورو، الذي أدى مؤخرا اليمين الدستورية رئيسا لفترة جديدة من 6 سنوات.

وعقب ذلك، أعلن الرئيس المنتخب نيكولاس مادورو، قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، متهما إياها بتدبير محاولة انقلاب ضده، كما اتهم رئيس البرلمان خوان غوايدو بانتهاك القانون والدستور، بعد إعلان نفسه.

رغم الإفراج عن 100 سجين هندي

الهند: سنرد على أي استفزاز باكستاني في كشمير

أعلن مصدر في وزارة الخارجية الهندية أن بلاده تحتفظ بحقها في «الرد الثابت والحازم» على أي استفزاز محتمل من جانب باكستان في إقليم كشمير المتنازع عليه.

ونقلت وكالة «نوفوستي» عن مصدرها في الوزارة قوله: «تحافظ الهند على حقها في الرد الثابت والحازم على أي استفزاز جديد في المنطقة الحدودية».

وأشار إلى أن نيودلهي «ترفض التصريحات غير المسؤولة والسخيفة لوزير الخارجية الباكستاني حول استعداد الهند لشن هجوم جديد على باكستان».

وأضاف: «إن الهدف الوحيد لمثل هذه التصريحات هو إثارة الهستيريا العسكرية في المنطقة. وتعد هذه الخدعة العلنية في حقيقة الأمر دعوة للجماعات الإرهابية المرابطة في باكستان إلى القيام بعمل إرهابي جديد في الهند».

كما عبر المصدر الدبلوماسي عن اعتقاد بأنه يجب على المسؤولين الباكستانيين أن «يتخذوا خطوات موثوقة موجهة ضد المنظمات الإرهابية التي تعمل في الأراضي التي تسيطر عليها إسلام آباد، بدلا من محاولة التغطية، عن طريق التصريحات، على المشكلة المركزية في منطقة جنوب آسيا، وهي الإرهاب العابر للحدود».

وتابع: «لقد طلبنا من باكستان، عن طريق القنوات الدبلوماسية والعسكرية الموجودة، تسليمنا المعلومات الاستخباراتية حول الهجمات الإرهابية المخطط للقيام بها».

وصرح وزير الخارجية الباكستاني، شاه محمود قريشي، بأنه تتوفر لدى الاستخبارات الباكستانية معلومات حول استعداد الهند لشن هجوم على باكستان في الفترة ما بين 16 و20 أبريل الجاري.

ودعا الوزير المجتمع الدولي إلى أن يلفت أنظاره إلى التصرف الهندي غير المسؤول، مشيرا إلى أن السلام والأمن في جنوب آسيا «سيتعرضان للخطر» في حال تخليه عن ذلك.

وازداد التوتر في العلاقات بين الهند وباكستان منذ هجوم المسلحين على قافلة الشرطة العسكرية الهندية الذي وقع في 14 فبراير في ولاية جامو وكشمير وأسفر عن مقتل 45 شخصا. وتبنت جماعة «جيش محمد» التي يقيم زعيمها، مسعود أظهر، في باكستان، مسؤولية هذا الاعتداء. وبعد هذا الهجوم شنت الهند غارة جوية على الأراضي الباكستانية وردت باكستان بالمثل.

من جهة أخرى، أفرجت باكستان، أمس، عن مائة سجين هندي «كبادرة حسن نوايا» لتخفيف التوترات بين الجارتين النوويتين.

وأكد معشوق على المتحدث باسم سجن كراتشي المركزي الإفراج عن السجناء، وقال إنه «سوف يتم تسليمهم للسلطات الهندية عند نقطة واجا الحدودية، بالقرب من مدينة لاهور الواقعة بشرق البلاد».

وتعد هذه أول دفعة من ضمن أربع دفعات من السجناء سوف تقوم باكستان بالإفراج عنهم.

ومن المقرر الإفراج عن الدفعات الأخرى في 15 و22 و29 أبريل الجاري.

وكان المتحدث باسم الخارجية محمد فيصل، قد أعلن العام الماضي أن باكستان قررت الإفراج عن 360 سجينا هنديا، بينهم 355 صيادا وخمسة مدنيين، وأضاف» نتوقع أن تعاملنا الهند بالمثل».

أميركا.. وزيرة الأمن الداخلي تستقيل من إدارة ترامب

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب مساء الأحد، في تغريدة عبر تويتر، استقالة وزيرة الأمن الداخلي كيرستشن نيلسن.

وقال ترامب: «ستترك وزيرة الأمن الداخلي كريستشن نيلسن منصبها، وأود أن أشكرها على خدماتها».

وأضاف أن كيفن مكالينان، مفوض الجمارك وحماية الحدود الأميركي الحالي، سيصبح القائم بأعمال الوزارة.

وتابع «لدي ثقة في أن كيفن سيقوم بعمل عظيم!».

وكانت نيلسن قد كلفت بقيادة الجهود الأميركية لأمن الحدود، في الوقت الذي أعرب فيه ترامب عن غضبه إزاء زيادة عدد المهاجرين على الحدود الأميركية مع المكسيك.

وتشكلت وزارة الأمن الداخلي الأميركية كاستجابة للهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001، وهي تشمل أمن الحدود والجمارك وخفر السواحل وإدارة الطوارئ من بين مهام أخرى.

تميزت فترة ولاية نيلسن بتطبيق سياسات ترامب الصاخبة والمثيرة للجدل حيث سعى الرئيس إلى وقف تدفق المهاجرين القادمين عبر الحدود الجنوبية في أحد الوعود المميزة لحملته.

وكانت نيلسن على رأس وزارة الأمن الداخلي عندما تم فصل الآلاف من الأطفال المهاجرين عن ذويهم، الأمر الذي عرضها إلى انتقادات واسعة النطاق.

وكتبت نيلسن في خطاب الاستقالة: «على الرغم من التقدم الذي أحرزناه في إصلاح الأمن الداخلي من أجل العصر الجديد، فقد قررت أن هذا هو الوقت المناسب لي للتنحي»، مشيرة في تغريدة على موقع تويتر إلى أنها شكرت الرئيس.

وقالت الديمقراطية نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأميركي في بيان يوم الأحد «من المزعج للغاية أن المسؤولة في إدارة ترامب التي وضعت الأطفال في أقفاص، ستستقيل لأنها ليست متطرفة بما يكفي لتروق للبيت الأبيض».

وأضافت بيلوسي: «سياسات الرئيس الخطيرة والقاسية المناهضة للهجرة، لم تؤد إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية على الحدود، وتسببت في معاناة كبيرة للعائلات التي تم تفرقتها».

وقال زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأميركي تشاك شومر، يوم الأحد: «حتى عندما تكون الأصوات الأكثر تشددا في الإدارة ليست متشددة بما يكفي للرئيس ترامب، فأنت تعلم أنه فقد تماما التواصل مع الشعب الأميركي».

التنظيم مستعد للقاء الحكومة

أفغانستان: مقتل 12 شرطياً وجندياً في معارك مع طالبان

أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، أن 12 جنديا وشرطيا أفغانيا على الأقل قتلوا في الساعات الـ48 الأخيرة في معارك جرت في غرب البلاد لاستعادة مواقع سيطرت عليها حركة طالبان الأسبوع الماضي.

وكان مقاتلو طالبان سيطروا، على مواقع في إقليم بالا مرغاب بولاية بدغيس.

وقالت كابول حينذاك أن جنودها قاموا «بانسحاب تكتيكي» من أجل «تجنب وقوع خسائر بشرية».

وسمحت تعزيزات برية وجوية وخصوصا مساندة من الجيش الأميركي، في نهاية الأسبوع للقوات الحكومية باستعادة الأراضي التي انسحبت منها أمام المتمردين.

تحدثت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان «بحزن كبير» عن مقتل 8 عسكريين وأربعة شرطيين أفغان «قاتلوا ببسالة وشجاعة»، في هذه العمليات.

وأضافت أن 10 جنود آخرين و24 شرطيا جرحوا بينما قتل «99 إرهابيا من طالبان».

لقطة أرشيفية لهجوم سابق على قوات الأمن الأفغانية

وقال الناطق باسم حاكم ولاية بدغيس غمشيد شهابي أن «معارك كثيفة» تتواصل بالقرب من السوق الرئيسية للإقليم تتخللها «ضربات جوية على مواقع طالبان».

ولم تتمكن وزارة الدفاع التي أعلنت الخميس مقتل «نحو 10» شرطيين وجنود في هجوم طالبان، من وضع حصيلة شاملة الإثنين لخسائر قوات الأمن الأفغانية في الأيام الخمسة للمعارك.

من جهتها، قالت حركة طالبان إن «12 من أفراد قوات الأمن الأفغانية قتلوا في هجومها الذي جاء بالتزامن مع بدء الموفد الأميركي للسلام في أفغانستان زلماي خليل زاد أسبوعا من المشاورات الجديدة في البلاد».

وغادر خليل زاد مساء الأحد أفغانستان ليواصل جولته في المنطقة.

وقبل مغادرته العاصمة الأفغانية، عبر عن ارتياحه «للحوار بين الأفغان» مع إعلان ممثلين عن طالبان ومسؤولين أفغان عن لقاء بين الطرفين «لتبادل وجهات النظر».

وصرح الناطق باسم طالبان ذبيح الله مجاهد، الإثنين أن هذه المحادثات ستجري في 14 أبريل في الدوحة «إذا لم يطرأ تغيير في اللحظة الأخيرة».

من جهة أخرى، قال متحدث باسم حركة طالبان، إن «ممثلي الجماعة على استعداد، ولأول مرة، للقاء أعضاء في الحكومة الأفغانية، وذلك أثناء المحادثات المقبلة».

ياغلاند: انسحاب روسيا من مجلس أوروبا وبريكست سيكون صدمة

صرح الأمين العام لمجلس أوروبا، ثوربيورن ياغلاند، إن الانسحاب المحتمل لروسيا من مجلس أوروبا وبريكست قد يكونان بمثابة صدمة حقيقية للعالم القديم.

وقال ياغلاند لمجلة «فاينانشال تايمز» إنه في حال انسحبت موسكو من المجلس، سيظهر «خط تقسيم جديد» في المنطقة، مشيرا إلى ضرورة إعادة حق التصويت لروسيا في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي من أجل حل الوضع.

وقد اتهم الأمين العام لمجلس أوروبا موسكو، الأسبوع الماضي، بعدم دفع الرسوم لميزانية المجلس، منتهكة بذلك النظام الأساسي، الذي يسمح باستبعاد بلد ما من المنظمة، في حال عدم دفع المستحقات في غضون عامين.

وتمر العلاقات الروسية الأوروبية بفترة عصيبة. وقد بدأت بالتدهور في الفترة ما بين 2014–2015، عندما حرم البرلمانيون الروس من بعض الحقوق بسبب موقفهم من شبه جزيرة القرم. وأعلنت موسكو عن استحالة العمل في مثل هذه الظروف وتوقفت عن المشاركة في الاجتماعات.

واشتدت المواجهة في نهاية يونيو من عام 2017، ما أدى إلى تجميد روسيا لجزء من مدفوعات الميزانية، حتى تستعيد كامل صلاحيات وفدها في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. وفي الوقت ذاته واصل الجانب الروسي العمل على تصديق وثائق الاتفاقيات.

واعترف المجلس الأوروبي أن إجراءات موسكو أدت إلى صعوبات مالية، الذي اضطر إلى تجميد الميزانية بنسبة 9%، ووصل العجز إلى 1.5 مليون يورو.